دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000-2019)

The role of the agricultural sector in achieving sustainable development in Algeria - the case of El Oued as a model during the period (2000-1019)

حمزة بالي[1] ، زوبيدة محسن[2] ، أحمد تي[3]

[1] مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

[2] مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

[3] مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/12/07؛ تاريخ المراجعة : 2020/02/15؛ تاريخ القبول : 2020/06/05

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية القطاع الفلاحي ضمن القطاعات الإستراتيجية في تنمية الاقتصاد الجزائري، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لدفع الوتيرة التنموية، وتوفير المنتجات الغذائية وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من السكان. حيث تم التطرق إلى ماهية التنمية الفلاحية المستدامة، ثم التطرق إلى إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر ودراسة مكانة هذا القطاع ضمن المخططات التنموية وإبراز مساهمته في تكوين الناتج المحلي الخام. وفي الأخير تم القيام بدراسة تحليلية لتطور القطاع الفلاحي بولاية الوادي خلال الفترة (2000 -2019)، وكذا مساهمته في الإنتاج الفلاحي الوطني باستخدام الإحصائيات المختلفة الصادرة من المصالح الرسمية للولاية، وتحديد أهم المعوقات التي يواجهها ومحاولة تحديد متطلبات تحقيق الاستدامة للقطاع الفلاحي بالولاية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين مناطق الوطن التي تمتلك مؤهلات فلاحية كافية لأن تجعل منها قطبا فلاحيا بامتياز، فهي تتمتع بأهمية إستراتيجية في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود عدة معوقات لتطوير القطاع الفلاحي إلا أن ولاية الوادي تعتبر منطقة فلاحيه بامتياز، إذ يظهر الدور البارز للقطاع الفلاحي في الولاية بمساهمته بنسبة معتبرة في الإنتاج المحلي والوطني، مما جعل الولاية تحتل المراتب المتقدمة في الكثير من المنتوجات الفلاحية وطنيا. وهذا ما يساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاح : قطاع فلاحي ؛ تنمية فلاحية ؛ تنمية مستدامة ؛ جزائر؛ ولاية الوادي ؛ اقتصاد محلي.

تصنيف JEL : Q15 ; Q17 ; R58

Abstract :

This study aims to highlight the role and importance of the agricultural sector within the strategic sectors in the development of the Algerian economy, because it has the natural and human resources that qualifying it for the development, providing food products, increasing raw domestic products, and improving the standard of living for a large proportion. It deals with the importance of sustainable agricultural development, then the potential of the agricultural sector in Algeria. It examines the position of this sector in the development plans and highlighting its contribution to the formation of the gross domestic product. Finally, an analytical study was carried out on the development of the agricultural sector in the state of the Eloued during the period (2000 - 2019), as well as its contribution to the national agricultural production using the various statistics issued by the official departments of the state. It identifies the most important obstacles facing it and tries to determine the requirements for achieving sustainability of the agricultural sector in the state. Where it is considered this is among the regions of the country that possess sufficient agricultural qualifications to make it a peasant farm with distinction. It has a strategic importance in this field. The study concluded that although there are several obstacles to the development of the agricultural sector, the state of Eloued is considered an excellent agricultural area. This shows the prominent role of the agricultural sector in the state which has a significant contribution to local and national production. This made the state to be in the first ranks in many agricultural products nationally. This contributes to revitalizing the local economy and achieves the sustainable development goals.

Keywords: Agricultural sector ; agricultural development ; sustainable development ; valley Eloued ; Algeria ; local economy.

Jel Classification Codes : Q17 ; R58 ؛ Q15.

* Corresponding author, e-mail: zoubidamo@yahoo.fr

I- تمهيد :

يشغل النشاط الفلاحي مكانة مهمة وبارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الدول والمجتمعات، إضافة لأهمية وضرورته في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات البشرية والكائنات الحية الأخرى التي تعتمد حياتها على توفر البيئات المناسبة التي تساعدها على الاستمرار في البقاء والتكاثر وعدم الانقراض. وكنتيجة طبيعية لأهمية النشاط الفلاحي فإنه النشاط الاقتصادي الذي يشغل النصيب الأكبر من الأراضي المستغلة في جميع البلدان فهو بذلك يمثل القطاع الذي يعتمد عليه بشكل مباشر أو غير مباشر كسبيل لتحقيق العيش لأكبر فئة من السكان وخاصة في المناطق الريفية والدول النامية التي تزداد فيها نسبة السكان الريفيون إلى إجمالي السكان.

وبالنسبة للجزائر يشكل القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، فهو يشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، ويشغل 25% من العمالة وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 08.7 ملايين هكتار وتمثل 4% من جملة مساحة البلاد، وتتركز أهم الأراضي الزراعية في شمال الجزائر والأراضي الزراعية المروية مساحتها 420 ألف هكتار. وتعتبر "ولاية الوادي" من بين المناطق الفلاحية التي تتمتع بأهمية إستراتيجية في هذا المجال في الوطن، حيث تمثل المساحة الفلاحية 36% من مساحة الكلية للولاية لما تتمتع به من عوامل: طبيعية وجغرافية، بشرية ومادية، اقتصادية واجتماعية.

I-1- الإشكالية: من خلال التوطئة السابقة الذكر ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني جاء هذا المقال ليناقش الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة "ولاية الوادي" نموذجا للفترة 2000- 2019 ؟**

I-2- الأسئلة الفرعية: على أساس الإشكالية الرئيسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟

- ما هي القدرات والإمكانات الفلاحية التي تتميز بها ولاية الوادي، وهل تم استغلالها بما يمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية محليا ووطنيا؟

- ما هي العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي في "ولاية الوادي" لتعزيز متطلبات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة؟

I-3- الأهمية: تكمن الأهمية الأولى من هذا العمل في إبراز دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال إسهامه في الناتج المحلي وقدرته على خلق فرص العمل. والأهمية الثانية في اعتبار أن القطاع الفلاحي من مواضيع الساعة حيث أن معالجة مشكلة استدامة التنمية في ظل ندرة الموارد وتحت ضغط تذبذب أسعار المحروقات، تستدعي الاستثمار في القطاع الفلاحي كأحد الخيارات البديلة للتنويع الاقتصادي؛ أما الأهمية الثالثة تتمثل في المكانة الاستراتيجية "لولاية الوادي" وما تتوفر عليه من موارد (شساعة مساحتها، مياه جوفية، موقعها الجغرافي المناسب، ...إلخ) لتطوير التنمية الفلاحية.

I-4- الدراسات السابقة: تطرقت العديد من الدراسات لموضوع القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة سواء من منظور جزئي أو كلي، وفيما يلي بعضها:

- دراسة (محمد بوهلال، الطيب الوافي، 2019) "دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة 2000-2017"، مجلة الباحث، العدد التاسع عشر، جامعة ورقلة. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على البرامج والآليات التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل دعم وتمويل المشروعات الفلاحية لتحقيق التنمية المحلية، وكحالة تطبيقية تم دراسة حالة ولاية تبسة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لأجل تحليل مختلف أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية في الجزائر لتمويل المشروعات الفلاحية وكذا وصف وتحليل الإحصائيات المتاحة حول القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر عملت على توفير العديد من الهياكل والبرامج الداعمة للقطاع الفلاحي، منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا ما تعكسه إحصائيات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، حيث توضح بأن الدعم الفلاحي في تزايد مستمر وبحجم معتبر سنويا، كان كفيلا بتحقيق نموا إيجابيا، إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم الأهداف المرجوة ألا وهي تحقيق التنمية المحلية.

- دراسة (Katsushi S. Imai, October 2017):

"Roles of Agricultural Transformation in Achieving Sustainable Development Goals on Poverty, Hunger, Productivity, and Inequality," Discussion Paper Series DP2017-26, Research Institute for Economics & Business Administration, Kobe University.

تبحث هذه الورقة دور تحول القطاع الزراعي الريفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و 10 بالاعتماد على بيانات بانل عبر البلاد على مدى العقود الأربعة الماضية لـ 105 دولة نامية. تحدد الدراسة التحول الزراعي من خلال ثلاثة مؤشرات مختلفة، وهي: مؤشر الانفتاح الزراعي، مؤشر

التسويق ومؤشر تنويع المنتجات للتعرف على مدى تنوع البلاد في الإنتاج الزراعي، وهذا بالاعتماد على نموذج بانل الديناميكي، وتوصلت الدراسة إلى أن تحول القطاع الزراعي من حيث الانفتاح الزراعي قد زاد بشكل ديناميكي من الإنتاجية الزراعية الإجمالية ونموها، وبالتالي خفض بشكل كبير الفقر الوطني، الريفي والحضري. كذلك أدى الانفتاح الزراعي إلى التخفيف بشكل كبير من سوء التغذية لدى الأطفال، وتحسين الأمن الغذائي من حيث كفاية الإمدادات ونقص العجز الغذائي. كذلك يقلل تنويع المنتجات من الإنتاجية الزراعية، مما يعني ضمنا مكاسب الكفاءة من وفورات الحجم للمحاصيل الأقل. من ناحية أخرى نقول أن التسويق التجاري لا يزيد بشكل عام من الإنتاجية الزراعية وقد يرتبط ذلك بتأثير إيجابي للحصة الأعلى من إنتاج الحبوب على الإنتاجية التي لوحظت في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. وقد اقترح الباحث بعض السياسات التي تحسن كفاءة الإنتاج الزراعي، على سبيل المثال تحسين البنية التحتية الريفية أو تشجيع الصادرات الزراعية من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي أو تخفيض تكاليف المعاملات مثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتي ستساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: فيما يتعلق بالهدف الأول والهدف الثاني والهدف العاشر.

- دراسة (محمد لمين علون، حليمة عطية، 2016) "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، المركز الجامعي بالبيض. تهدف الدارسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي، كذلك تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كإستراتيجية تنموية كفيلة بجعل هذا القطاع الاستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث استخدمت الدراسة مجموعة من التقارير والجداول الإحصائية الصادرة عن المديرية الولائية للفلاحة لولاية بسكرة خلال الفترة (2008-2013)، وخلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجي وهم في بناء الاقتصاد الوطني وأن التنمية الزراعية تمثل إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، وأن الجزائر اهتمت بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم وذلك تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات.

- دراسة (مخزومي لطفي، 2016) "آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية. تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم السياسات الزراعية لمحصول كل من البطاطا والفول السوداني والتبغ في وادي سوف، باستخدام مصفوفة تحليل السياسات لإبراز أثر هذه السياسات في إنتاج هذه المحاصيل، وهذا بالتطرق إلى السياسات الزراعية وآثارها على مختلف المحاصيل الزراعية، بما يخدم قطاع الزراعة بالجزائر من خلال التطرق بالتحليل للميزة النسبية لمجموعة مختارة من المحاصيل الزراعية، ومعرفة آثار السياسات الزراعية الحكومية على إنتاج هذه المحاصيل بمنطقة وادي سُوف، وقد استخدمت الدراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (PAM) من أجل تحليل الطفرة الزراعية بمنطقة وادي سوف، وخلصت الدراسة إلى أن نموذج التكثيف الزراعي المستدام لمنطقة وادي سوف يبنى على الممارسات الزراعية المستدامة على مستوى المزرعة، وإنشاء أقطاب زراعة عضوية بالمنطقة، وشهدت الزراعة بولاية الوادي توسعا في المساحات المزروعة وتكثيفا معتبرا لبعض المحاصيل، أبرزها إنتاج البطاطا والتمور والفول السوداني بالإضافة لتجارب مشجعة في تكثيف زراعة وإنتاج الزيتون والحبوب.

- دراسة: (Bouri Chaouki, Chennouf Sadok, Mahmoudi Oumeima, 2012):

"Impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR sur la relance économique en Algérie", Les cahiers du MCAS, Volume 8, Numéro 1, Université de Telemcen.

تهدف الدارسة إلى تقييم النتائج والآثار التي تم الحصول عليها من خلال انتهاج الخطة الوطنية للتنمية الفلاحية التي أطلقتها الجزائر سنة 2000، وهي خطة التنمية الفلاحية والريفية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة مجموعة من الإحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وكذا الإحصاءات والمعلومات الفلاحية (DSASI-MADR) والمتعلقة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وخلصت الدراسة إلى أن سياستنا الزراعية لم تمكن من زيادة إيرادات البلد من النقد الأجنبي، ولا تزال الجزائر تعتمد اعتمادا كليا على الواردات، كذلك المشكلة التي لا يزال يتعين حلها هي أن عدد المزارعين يتناقص باطراد منذ عام 2000، وأن غالبية المزارعين تزيد أعمارهم عن الخمسين، لذلك من الضروري النظر في فئة الشباب وإدماجها في السياسة الزراعية المستقبلية لتعزيز هذا القطاع وتطويره، كذلك تحديث القطاع الزراعي من خلال استغلال التكنولوجيا الجديدة في هذا المجال.

I-5- أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة والإضافة العلمية والعملية للدراسة الحالية:

I-5-1- أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة: من خلال هذا العنصر سوف نحاول تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث الهدف، العينة، متغيرات الدراسة والطريقة والأدوات المستخدمة.

- من حيث الهدف: تتفق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة من حيث الهدف والمتمثل في إبراز دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، في حين تختلف مع دراسة (مخزومي لطفي، 2016) والتي تهدف إلى بناء نموذج للتكثيف الزراعي المستدام لمنطقة وادي سوف.

- من حيث العينة: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (مخزومي لطفي، 2016) والتي اهتمت بدراسة نفس العينة والمتمثلة في دراسة القطاع الفلاحي بولاية الوادي، في حين أنها تختلف مع الدراسات السابقة الأخرى من حيث عينة الدراسة.

- من حيث متغيرات الدراسة: تتفق الدراسة الحالية مع كل من دراسة (Katsushi S. Imai, 2017) ودراسة (محمد لمين علون، حليمة عطية، 2016) من حيث متغيرات الدراسة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة، في حين تختلف مع الدراسات السابقة الأخرى، حيث ركزت دراسة (محمد بوهلال، الطيب الوافي، 2019) على دعم المشروعات الفلاحية، في حين ركزت دراسة (مخزومي لطفي، 2016) على السياسات الحكومية، أما دراسة (Bouri Chaouki, Chennouf Sadok, Mahmoudi Oumeima, 2012) فركزت على تقييم نتائج وآثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر.

- من حيث الطريقة والأدوات المستخدمة: تتفق الدراسة الحالية مع كل من دراسة (محمد بوهلال، الطيب الوافي، 2019)، دراسة (محمد لمين علون، حليمة عطية، 2016) ودراسة (Bouri Chaouki, Chennouf Sadok, Mahmoudi Oumeima, 2012)) من حيث طريقة التحليل وكذا الأدوات المستخدمة والمتمثلة في مجموعة التقارير والإحصائيات المختلفة الصادرة عن الهيئات الرسمية، في حين تختلف مع دراسة (مخزومي لطفي، 2016) والتي استخدمت مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لإبراز أثر هذه السياسات في إنتاج المحاصيل بمنطقة وادي سوف، كذلك اختلفت مع دراسة (Katsushi S. Imai, 2017) والتي استخدمت نموذج بانل الديناميكي من أجل قياس التحول الزراعي من خلال ثلاثة مؤشرات مختلفة، وهي: مؤشر الانفتاح الزراعي، مؤشر التسويق ومؤشر تنويع المنتجات لمجموعة من الدول.

I-5-2- الإضافة العلمية والعملية للدراسة الحالية: تتجلى الإضافة العلمية والعملية للبحث في رصد الإمكانات الفلاحية التي تحظى بها ولاية الوادي والتي تمتلك قدرات فلاحيه معتبرة، فهي معروفة بطابعها الفلاحي بالدرجة الأولى، وهذا ما يؤهلها أن تشكل قطبا فلاحيا يساهم في تحقيق التنمية الفلاحية محليا ووطنيا إذا استغلت بشكل رشيد وعقلاني، خاصة مع سعي الدولة الجزائرية لتنويع مصادر الدخل ومحاولة الخروج من التبعية النفطية.

كذلك محاولة تقديم توصيات خاصة بولاية الوادي من شأنها الحد من معوقات تطوير القطاع الفلاحي بهذه المنطقة وتحقيق تنمية فلاحيه مستدامة، خاصة أن ما يميز ولاية الوادي شساعة مساحتها وتوفرها على المياه الجوفية وموقعها الجغرافي المناسب لتطوير التنمية الفلاحية.

II - التنمية الفلاحية المستدامة: المفهوم، الأهداف وآليات تحقيقها:

تكتسي التنمية الفلاحية أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة لبلدان العالم، وفي نفس الوقت تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها الدول خاصة النامية باعتبار أنها أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة، ومصدرا مهما للمواد الأولية لعديد الصناعات، وهو ما يتطلب الاهتمام بمختلف العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي وتحقيق مختلف متطلبات النهوض به تحقيقا لشروط الاستدامة والوصول إلى تنمية فلاحية مستدامة.

II-1- ماهية التنمية الفلاحية:

تعرف الفلاحة على أنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية[1]، وبالتالي فإن الغرض من الزراعة هو محاولة السيطرة على قوى الطبيعة والتكيف والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات اللازمة للوصول إلى إشباع الحاجات البشرية.

II-1-1- مفهوم التنمية الفلاحية:

تعرف التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[2].

يعرف "موريز" Moritz التنمية الفلاحية على أنها تستهدف بالأساس إلى الرفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية باستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخرى، فهذه التنمية تضع ضمن أولوياتها البعد البيئي.[3]

مما سبق فإن التنمية الفلاحية هي كافة الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا وتطوير القوى المنتجة لإحداث زيادة في الإنتاج الزراعي المتاح، وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، ومنه تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة واستخدام التكنولوجيا المناسبة.

II-1-2- متطلبات التنمية الفلاحية:

إن العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي يمكن إيجازها فيما يلي[4]:

- يجب خلق فعالية في القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على العمل في هذا المجال وتموين فلاحين وإطارات واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالقوانين الخاصة بالعقارات؛

- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها تحقيق ميزتين، الأولى: من خلال توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف الفلاحين وإمكانياتهم التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهماتها في جلب مدخرات الفلاحين؛ أما الميزة الثانية فتتمثل في: توفير مصادر متنوعة للحصول على القروض للقطاع الفلاحي؛

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجها مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتخزين والتسويق وبالتالي رفع الإنتاجية الفلاحية؛

- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك من أجل خلق توازن في القطاع الفلاحي لما تلعبه الأسعار من أدوار مهمة؛

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض، وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات (خاصة النقل) دوره في التنسيق بين القطاعات.

II-2- التنمية الفلاحية المستدامة:

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب أو فروع التنمية المستدامة، فمفهومها يكاد لا يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، وهذا ما أكده الكثير من الباحثين على أنه لا يمكن الفصل ما بين مفهوم التنمية الفلاحية ومفهوم التنمية المستدامة.

II-2-1- مفهوم التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل إلى زيادتها، كما يدعو إلى إدماج مفهوم التنمية المستدامة في المشاريع التنموية من خلال المخططات التنموية بغية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند 1987 بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها، حيث يتضح من هذا المفهوم الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية بدون إحداث ضرر بالبيئة والمحافظة على حقوق الإنسان آنيا ومستقبليا[5].

مما سبق فلقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية المستدامة إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة والتي أصبحت من القضايا الحيوية والملحة، التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند عملية التخطيط التنموي أو تنفيذ المشاريع التنموية، وذلك لما تحققه التنمية المستدامة من أهداف عديدة والمتمثلة في تحسين المستوى المعيشي لكل سكان العالم من جهة، مع حماية البيئة وضمان عدم استنزاف الثروات الطبيعية من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق النمو والاستقرار من الجانب الاقتصادي والعدالة وضمان الصحة والتعليم والأمان من الجانب الاجتماعي، بالإضافة إلى بيئة نظيفة للبشر والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة على الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجانب البيئي.

II-2-2- مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة:

يركز مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة على ثلاثة أبعاد، وهي البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تعددت التعاريف بشأنها، وفيما يأتي بعض التعاريف الواردة حول مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO): التنمية الفلاحية المستدامة على أنها: إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، فمثل هذه الاستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة الموارد الأرضية والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية وعدم تدهور البيئة، كما يجب أن تكون ملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا[6].

أيضا تعرف التنمية الفلاحية المستدامة على أنها الإدارة الناجحة للموارد الزراعية، والتي تسعى لصيانة الموارد الطبيعية وذلك سعيا منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك للموارد الزراعية، وبذلك توفير منتجات غذائية صحية وآمنة وخالية من المواد الكيمائية الضارة[7].

التنمية الفلاحية المستدامة هي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية، وأيضا تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني، وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة[8].

مما سبق فإن التنمية الفلاحية المستدامة تسعى إلى تلبية الاحتياجات من الغذاء للأجيال الحالية والقادمة، وهذا من خلال الإدارة المستدامة لموارد الفلاحة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للإنسان، وهذا بالتركيز على أبعاد التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي الذي يهدف

إلى توفير فرص عمل مستدامة ولائقة، كما يجب أن تكون إنسانية تعتمد على منهج علمي شامل، في حين أن البعد البيئي يهدف إلى المحافظة على القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية ومستوى تجددها، والحفاظ على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية، أما البعد الاقتصادي فيهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الفلاحية بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني.

II-2-3- أهداف التنمية الفلاحية المستدامة :

تتمثل الأهداف العامة للتنمية الفلاحية المستدامة في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث:

II-2-3-1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة على الصعيد الاقتصادي في توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الفلاحية والاستثمار الفلاحي، وكذا زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردود المرتفع[9].

إن زيادة الإنتاجية الزراعية تتحقق بتنويع النظام المحصولي وإدخال زراعات عالية القيمة، وتعزيز التكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي وكذا وضع أهداف إستراتيجية للنهوض بمجال المراعي والأعلاف كحماية المراعي وتنظيم الرعي. كذلك إن زيادة الناتج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي تتطلب استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة، وهذا ما يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار الفلاحي، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

II-2-3-2- الأهداف الاجتماعية: تكمن الأهداف الاجتماعية لإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة في النهوض برفاهية المجتمع من خلال تحقيق أمنه الغذائي والحد من الفقر وهذا من خلال إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؛ وخلق فرص عمل لسكان الريف وخاصة النساء، والحد من الهجرة الريفية وكذا زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية[10].

إن تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد يمكن من إتاحة الفرص بشكل متساو ودون تمييز بين أفراد المجتمع من أجل مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية الفلاحية وتنفيذها، وكذا الوفاء بالحد الأدنى في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في التنمية الفلاحية المستدامة.

II-2-3-3- الأهداف البيئية: بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هناك أهداف بيئية تسعى إلى تحقيقها التنمية الفلاحية المستدامة، والمتمثلة في المحافظة على التنوع الحيوي النباتي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة، وكذا المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي، وهذا من أجل ضمان استغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية، إضافة لذلك تسعى الأهداف البيئية إلى زيادة مساحة الأراضي المستغلة فلاحيا، واستصلاح أراضي جديدة[11]، وهذا بدوره يؤدي إلى مساعدة الجهود الرامية إلى دعم البيئة ومكافحة التصحر، ومن ثم تحسين قدرات قطاع الفلاحة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.

من خلال ما سبق نرى أن أهداف التنمية المستدامة ركزت على عدة نقاط حتى اكتسبت شمولية في معناها، إذ أصبحت هذه الأهداف بمثابة معايير حقيقية للحكم على مدى نجاح السياسات الإنمائية لكل بلد، كذلك تم وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية والى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة، وهذا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية، وبصورة عادلة ومقبولة.

كذلك من خلال الأهداف يبرز التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، فالتنمية المستدامة يجب أن تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام، كذلك ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي والحد من التلوث.

II-2-4- آليات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة :

إن من أكبر التحديات التي تواجهها الدول النامية هو كيفية استدامة التنمية الفلاحية وتحقيق مختلف متطلبات النهوض بها، وفي هذا الإطار قامت الدول العربية بوضع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2002-2025). وفيما يلي إيجاز لهذه الآليات[12]:

- **اعتبار المورد المائي أهم عنصر في محددات التنمية الفلاحية المستدامة**، يتجسد ذلك من خلال المحاور التالية:
  - تحسين إدارة وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك؛
  - تنمية التعاون في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة؛
  - التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الفلاحة.
- **تنمية وحماية الأراضي الفلاحية:** يتجسد ذلك من خلال المحاور التالية:
  - التوسع الأفقي للبيئات الفلاحية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية؛
  - المحافظة على البيئة الفلاحية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية؛
  - الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي.

- **التطوير والتحديث التقني للفلاحة:** يتجسد ذلك من خلال المحاور التالية:
  - دعم قدرات الفلاحين لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة؛
  - تنسيق الجهود القطرية، خاصة لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقنيات الفلاحة وحفظ حقوق الملكية؛
  - دعم تطوير نظم البحث الفلاحي خدمة لتنمية الفلاحة.
- **بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:** يتجسد ذلك من خلال المحاور التالية:
  - تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، خاصة بتنظيم وإدارة القطاع الفلاحي؛
  - الاهتمام ببناء الأطر والكوادر البشرية اللازمة، وتوفير الموارد المالية الكافية لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة؛
  - توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاع الفلاحي ككل.

III - مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني:

سوف نتطرف في هذا العنصر لدور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التطرق لموارده وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في تحديد الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

III-1- الإمكانات الفلاحية في الجزائر:

للجزائر عدة فرص متاحة من حيث: الموقع الجغرافي، بوابة إفريقيا، محور الدول المغاربية، قربها من السوق الأوربي، لها شريط ساحلي طوله 1.200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية.

III-1- 1- الموارد الطبيعية: يمكن التمييز في الموارد الطبيعية بين الموارد الأرضية والموارد المائية:

أولا: الأراضي الفلاحية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية، فتبعا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر لعام 2014، فإن المساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تقدر بحوالي 238 مليون هكتار؛ تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية،كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42.5 مليون هكتار، أي ما يمثل 17.8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلة حوالي 8.4 مليون هكتار، أي ما يقارب 21% من المساحة الفلاحية الإجمالية. كما يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0.24 هكتار، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة[13].

ثانيا- الموارد المائية: تزخر الجزائر بموارد مائية سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري. كما أن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدر الموارد المائية بالجزائر بحوالي 20 مليار م^3، منها 13مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و07 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية منها 02 مليار م^3 بالشمال و05 مليار م^3 في الجنوب. ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

- **مياه الأمطار:** يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 2.381.741 كم^2 ، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في "الجزائر" بحوالي 12.5مليار م^3، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال البلاد، وتتركز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها. ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، بينما تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا[14].

ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرض للتبخر، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3 يوزع إلى 3.5 مليار م ^{3} فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، ذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، بينما 12.5 مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5.2 مليار م^3 في السدود، و7.3 مليار م^3 تتدفق مباشر في البحر والشطوط المالحة[15].

- **المياه السطحية:** تتمثل مصادرها في السدود والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3 و13 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية) الشمال) على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3 (بنسبة 5.7%). أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارم^3 (بنسبة 48 %). وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية حيث بلغ عددها سنة 2018 بـ: 96 سدا بطاقة إجمالية تعادل 09 ملايير م^3 [16].

- **المياه الجوفية:** تشير التقديرات إلى وجود 147 طبقة مائية من المياه الجوفية، كما تقدر كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بنحو 07 مليار م^{3}في السنة، وهي موزعة بين الشمال 2 مليار م^3/السنة، والجنوب 5 مليار م^3/السنة.

كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بحوالي 40 ألف مليار م^3، نسبة 60% منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار م^3 سنويا[17].

III-1- 2- الموارد البشرية: بلغ إجمالي السكان النشيطين بحوالي 12.117 ألف شخص سنة 2016، وقدر إجمالي السكان المشتغلين بحوالي 10.845 ألف شخص، كما بلغ عدد السكان الريفيين حوالي 3.536 ألف ساكن.

وعلى صعيد آخر، بلغ حجم اليد العاملة الكلية بالجزائر سنة 2016 حوالي 12.720 ألف عامل، وقدرت حجم اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1.018 ألف عامل، أي ما يمثل 8% من إجمالي العمالة الكلية[18].

III-2- مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية (2001-2014):

حضي القطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة باهتمام السلطات الحكومية، حيث استفاد من مخصصات مالية معتبرة اندرجت تحت إطار برامج إنعاش الاقتصاد الوطني. كما اهتمت الدولة بالقطاع ضمن برامج اقتصادية وطنية على ثلاث فترات نلخصها في الجدول (أنظر الجدول رقم 01 في قائمة الملاحق)، فمن خلال الجدول السابق يتضح أن مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية تقلصت تدريجيا منذ انطلاقها مطلع الألفية الثالثة، إذ انخفضت من 10.6% إلى 4.7%، أي بمعدل انخفاض يقارب 26% وذلك بالرغم من ارتفاع حجم المخصّصات المالية من 55.9 مليار دينار إلى 1000 مليار دينار، أي تضاعفت بمعدل 16.9 مرة خلال نفس الفترة[19].

خلال المخطط الخماسي (2010 – 2014) جاء برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني، واعتمد هذا البرنامج في استراتيجيه على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في قانون التوجه الفلاحي لسنة 2008، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق خلال الخمس سنوات المسطرة، والتي ترتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين[20].

ما يمكن استخلاصه هو أن النشاط الفلاحي لم يحظ بأولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، وهو ما يظهر جليا في قلة الاعتماد المالي المخصص للقطاع ضمن برامج التنمية الوطنية خلال الفترة المدروسة، إذ من الممكن أن تؤثر هذه الوضعية بشكل كبير على قدرة القطاع الفلاحي في المساهمة في الاقتصاد الوطني.

III-3- مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام:

انخفضت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام من 12.9 % في عام 1967 إلى 9.88 % في عام 1987 ومن 11.15 % في عام 1988 إلى 10.45 % في عام 1999، هذا الانخفاض يتم تفسيره بتدني القيمة المضافة للقطاع، وهذا بسبب التطور البطيء للمسارات الفنية مع انخفاض معدل النشاط الإنتاجي[21].

لكن عرف الناتج الفلاحي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، والتي تزامنت مع التجديد الفلاحي الذي عرفته البلاد كما هو موضح في الجدول (أنظر للجدول رقم 02 في قائمة الملاحق).

من خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول، نلاحظ أن هناك تزايدا مستمرا في الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2018)، إذ تراوحت قيمة الناتج الفلاحي بين 346.2 مليار دينار و 2.426.9 مليار دج خلال عامي 2000 و2018 على التوالي، وقدرت الزيادة بنحو 2.080.7 مليار دج، أي حوالي 06 أضعاف، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات التضخم من جهة، وإلى استمرارية تطبيق السياسات الفلاحية أيضا التي عززت دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، وتطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوديته كالسعر التحفيزي للإنتاج، وإنشاء نظام ضبط أسعار المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، أو العمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها. وعلى غرار ارتفاع قيمة الناتج الفلاحي، إلا أن هناك تباينا في حجم الناتج الفلاحي من موسم إلى آخر، ويعود ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على مياه الأمطار، حيث تقدر بحوالي 88% من إجمالي المساحة المزروعة، إذ يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية، مع العلم أن ما يقارب 60% من المياه موجهة للري الفلاحي.

وبذلك أصبح يمثل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018.

IV– الإمكانات الفلاحية "لولاية الوادي":

تعتبر ولاية الوادي منطقة فلاحيه بامتياز، وهذا يعود للقدرات الفلاحية التي تتمتع بها، إذ تتأثر التنمية الفلاحية بجملة من العوامل، منها: طبيعية، جغرافية، بشرية ومادية، ومنها ما يتعلق بالمحيط الاقتصادي الذي تتعامل معه القطاعات الإنتاجية.

IV -1- المتغيرات الطبيعية، والسوسيو - اقتصادية "لولاية الوادي":

IV–1-1- بطاقة فنية عن الولاية: "ولاية الوادي" هي الولاية 39 من ولايات "الجزائر" عاصمتها مدينة" الوادي"، تم إنشاؤها على إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 وتضم 30 بلدية مجمعة في 12 دائرة. وتقع ولاية الوادي شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة البلاد بـ 630 كلم ويحدها من الشرق "الجمهورية التونسية" وولاية "تبسة" من الشمال الشرقي، ومن الشمال ولايات "خنشلة" و"بسكرة"، ومن الجنوب ولاية "ورقلة"، ومن الغرب ولاية "الجلفة".

كما تمتد "ولاية الوادي" على مساحة تقدر بنحو 44586.80 كلم^2، ويقدر عدد سكانها بنحو 791000 نسمة، وذلك حسب إحصائيات نهاية سنة 2016 .

IV–1-2- المناخ والنشاطات الأساسية :

أولا: المناخ: تتميز ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد، وصيفه الحار، ومتغير في درجة حرارته في فصل الصيف، سقوط الأمطار ضعيف جدا، حيث يبلغ معدل التساقط خلال السنة 35 ملم، إما درجات الحرارة فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا 45^0.

ثانيا: النشاطات الأساسية: منها:

- زراعة (النخيل، البطاطس، الطماطم، التبغ، الفول السوداني)؛
- تربية المواشي بأنواعها؛
- التجارة، السياحة، الصناعات التقليدية.

IV–2- تحليل تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000- 2019):

يعد مؤشر الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني من المؤشرات الدالة على تطور القطاع الفلاحي، إذ يعتمد على المساحات المخصصة للمحاصيل، ويضاف لها عامل الإنتاج والإنتاجية وعليه سيتم التطرق إلى تطور الإنتاج النباتي دون الحيواني.

حيث يشمل الإنتاج النباتي المحاصيل التالية: القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، البطاطس، الطماطم، البقول الجافة، الخضروات، الفول السوداني، التبغ، ..... وغيرها.

IV–2-1- إنتاج الحبوب: يعتبر محصول الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان في الجزائر عموما، ونخص بالذكر القمح الصلب والقمح اللين، في حين يعتبر الشعير كمادة لتغذية الحيوانات (أنظر للشكل رقم 01 في قائمة الملاحق).

يتبن أن هناك تذبذبا في كمية الإنتاج إلى غاية 2010، وتعد سنة 2000 أقل كمية مسجلة طيلة الفترة المدروسة إذا بلغت 34280 قنطار، ويسجل الإنتاج أرقام متزايدة انتقلت إلى 98843 قنطار سنة 2005 في حين عرفت انخفاضا سنة 2007 لتصل 79148 قنطار، وعرفت كمية الإنتاج انتعاشا متواصلا ابتداء من سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوياته سنة 2017 بمعدل نمو قدر بـ 15.6% مقارنة بسنة 2000.

عموما عرف إنتاج الحبوب تطورا ملحوظا خلال السنوات اللاحقة، محققا قفزة نوعية لم يشهدها من قبل، خاصة خلال السنوات الأخيرة. وتعتبر مؤشر جد إيجابي بالنسبة "لولاية الوادي" في هذا المجال، بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والفلاحين، خاصة عند اقتناء عوامل الإنتاج كمعدات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة.

IV –2-2- إنتاج الخضروات: تضم شعبة الخضروات العديد من المحاصيل، منها: البطاطا، الطماطم، البصل، الجزر،... وغيرها.

في دراستنا نركز على محصولين فقط هما: "البطاطا" و"الطماطم"، ومن خلال المعطيات الموجودة في الجدول المرفق (الجدول رقم 04) كملحق الذي يوضح تطور إنتاج المحصولين في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2019) (أنظر للشكل رقم 02 في قائمة الملاحق).

من خلال المخطط يتبن أن حجم إنتاج البطاطا عرف تطورا ملحوظا خاصة خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية وعرفت وبلغت أقصى كمية إنتاج له سنة 2019 حيث وصلت 12.140.000 قنطار بمعدل نمو يقدر بـ 91% مقارنة بسنة 2000.

وهذا راجع للتوسيع في الأراضي الفلاحية المنتجة "للبطاطا" مع اكتساب الفلاحين الخبرة في هذا المجال بمساعدة تقنيين في الفلاحة على مستوى الولاية وخارجها. في حين عرفت تراجع طفيف في الإنتاج سنتي 2014 و2015 بسبب تشبع السوق المحلي والوطني مما أدى لانهيار أسعارها في السوق، نتج عنه تقلص في المساحات المزروعة من البطاطا.

كما تعرف الولاية تجربة حديثة ومتطورة في إنتاج الطماطم، فلاحظنا من المخطط أن إنتاج الطماطم عرف زيادة معتبرة خلال سنوات الدراسة جعلت منها تحتل مكانة متقدمة في إنتاج الطماطم بلغت 2.398.000 قنطار سنة 2019 بمعدل نمو قدر بـ 104% وهذا مقارنة بسنة 2000، هذه الزيادة المعتبرة بفضل بحث الفلاحين على تنويع المحاصيل ووفرة الأراضي الفلاحية.

IV –2-3- إنتاج التمور: ولاية الوادي من الولايات الصحراوية الرائدة في إنتاج التمور بأنواعه وعلى رأسها الغرس ودقلة نور، (أنظر للشكل رقم 03 في قائمة الملاحق) بناءا على معطيات الجدول رقم (04) بالملحق.

من خلال المخطط يتبين لنا أن إنتاج التمور في ولاية الوادي عرف تطورا ملحوظا ومتواصلا خلال سنوات الدراسة حيث أنتج حوالي 100.2.752 قنطار سنة 2019 وإذا ما قورن حجم الإنتاج بسنة 2000 نرى أنه زاد بمعدل نمو قدر بـ 2%، مما يترجم بمدى حرص الفلاحين والدولة للحفاظ وتطوير النخيل المسقي بالولاية من خلال مخططات التنمية الوطنية.

IV –2-4- إنتاج الفول السوداني والتبغ: تعتبر محاصيل الفول السوداني والتبغ من المحاصيل الصناعية الرائدة على مستوى ولاية الوادي (الشكل رقم 04 في قائمة الملاحق). من الشكل نلاحظ أن إنتاج الفول السوداني يعرف تذبذبا خلال سنوات الدراسة إذ عرف اقل كمية منتجة مقدرة بحوالي 5840 قنطار سنة 2005 بعد ما كانت الكمية المنتجة 11420 قنطار سنة 2003، بمعدل انخفاض 96% ليصل 8916 قنطار سنة 2011. وسجلت السنوات الثلاثة الأخيرة شبه استقرار في الكمية المنتجة للفول السوداني ليصل إلى 104805 قنطار سنة 2019. إما بالنسبة للتبغ فعرفت الكمية المنتجة منه تزايد مستمر للفترة (2000– 2009) إذ قدرت في نهاية هذه المرحلة بـ 28107 قنطار. لتشهد السنوات الثلاثة الأخيرة تزايد مستمر لتصل إلى 43965 قنطار سنة 2019 التي تمثل أكبر كمية منتجة خلال فترة الدراسة.

IV–3- مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني:

سمح تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة المدروسة بتحقيق معدلات موجبة في الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة والكمية كما تناولناه سابقا.

بمعنى أن ارتفاع الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة أو الكمية يعد مؤشرا جيدا على حالة القطاع الفلاحي المحلي لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية في تغطية الاحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، وبالتالي إمكانية مساهمة الولاية في الأمن الغذائي الوطني واستدامته، حيث إن قيمة الإنتاج الفلاحي للموسم 2018/2017 قدر بحوالي 212 مليار د.ج، أما في موسم 2013/2012 قدر بحوالي 132 مليار دج أي بنسبة تطور تقدر بحوالي 60%، وتحتل الولاية المرتبة الأولى وطنيا[22].

عرف القطاع الفلاحي تطورا ملموسا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولمعرفة دور أو مدى مساهمة ولاية الوادي في الإنتاج الفلاحي الوطني بشكل أدق نوعا ما، سيتم مقارنة الإنتاج الفلاحي في الولاية بين مواسم مختلفة لأهم المحاصيل الفلاحية الإستراتيجية وترتيب مستوى الإنتاج وطنيا كما هو موضح (أنظر للجدول رقم 03 في قائمة الملاحق). حيث يتضح من خلال الجدول أن ولاية الوادي تساهم بنسبه كبيرة في الإنتاج الفلاحي الوطني، وهذا راجع للقدرات الفلاحية الكبيرة التي تتمتّع بها الولاية، فالملاحظ أن محصول المحاصيل الحقلية يقدم مساهمة كبيرة في الولاية بإنتاج قدره 17.4 مليون قنطار، إذ تحتل المرتبة الأولى وطنيا. يليه محصول البطاطس بإنتاج 12.18 مليون قنطار في الولاية، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا، في حين وصل إنتاج التمور إلى 2.75 مليون قنطار موسم 2019/2018 في الولاية ويحتل المرتبة الثانية وطنيا.

ثم يليه إنتاج الطماطم بإنتاج 2.39 مليون قنطار على مستوى الولاية، في حين وصلت نسبة الزيادة في إنتاج الحبوب 145% موسم 2016/2015 مقارنة بموسم 2013/2012، تليها مباشرة إنتاج اللحوم الحمراء بإنتاج قدره 159 ألف قنطار، وبلغ إنتاج المحاصيل الصناعية: الفول السوداني والتبغ حوالي 148 ألف قنطار، إذ تحتل المرتبة الأولى وطنيا، في حين اللحوم البيضاء وصلت إلى 64.8 ألف قنطار موسم 2019/2018. وما نستخلصه أن ولاية الوادي تساهم بنسبة كبيرة على المستوى الوطني في إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي يبقى رهانا كبيرا بالنسبة للجزائر للتقليص من حجم الواردات الغذائية. لكن بالرغم من كل هذه النتائج المحققة إلا أن الولاية مازالت لها قدرات كبيرة لتقديم الأفضل، لما لها من مؤهلات كبيرة، إذا فلابد من إعادة النظر في السياسات المتبعة، وذلك للتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة على أرض الواقع، خاصة في ظل الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها الولاية من أراضي شاسعة وطاقات شابة ووفرة المياه الجوفية، مع قيام الدولة باتخاذ إجراءات لتكفل أكثر بمشاكل الفلاحين وتسهيل عملية التسويق لمنتجاتهم وتنظيمها، والوصول بالقطاع الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

IV–4- معوقات تحقيق الاستدامة الفلاحية بولاية الوادي:

IV–4-1- العقار الفلاحي: أمام ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي أصبحت تستهلك جزءا كبيرا من الإيرادات النفطية للدولة، دفع بهذه الأخيرة لتفكير بجدية أكثر لإيجاد حلول جذرية للازمة، اعتمدت على تشجيع القطاع الفلاحي ودفعه للأمام بوتيرة أسرع، ومحاولة إذلال المشاكل التي تعترضهم، و على رأسها العقار الفلاحي، الذي كان ولا يزال احد اكبر التحديات في الجزائر ككل.

IV-4-2- التأمين الفلاحي: يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دو كبيرا في التنمية الفلاحية.

فالتأمين الفلاحي من حيث كونه هدفا تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم، وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بالإنسان إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية.

IV-4-3- التسميد وظاهرة (غمر وغور) المياه الجوفية:

يعبر استخدام المياه والأسمدة من العناصر الأساسية للفلاحة لتحقيق التنمية المستدامة لتشجيع الحاضر وتامين المستقبل، الذي نتطرق له كالأتي: **أولا: الأسمدة العضوية:** منذ انتشار ظاهرة الشاحنات المحمّلة بالأسمدة العضوية المكونة أساسا من فضلات الحيوانات (الأبقار-الدواجن)، القادمة من مختلف ولايات الوطن، والتي تستعمل في تسميد الفلاحة. اشتكى المئات من سكان البلديات الفلاحية والريفية "بولاية الوادي" نتيجة الآثار الصحية الخطيرة لهذه الفضلات التي تشكل مصدر خطر على حياتهم، لاسيما وأن هذه المواد العضوية، تنبعث منها روائح كريهة، تصل إلى المساكن، خاصة وأن عدادا كبيرا من الشاحنات، تتوقف في وسط التجمعات السكانية، أو على جانب المسالك الفلاحية المؤدية للمزارع القريبة من القرى ومراكز البلديات، ما يجعل المواطنين يستنشقون هذه الروائح. يحدث هذا في الوقت الذي تعد فيه فضلات الأبقار والدواجن، من أخطر ملوثات البيئة، بحسب تقارير بيطرية بحكم أن الأبقار والدواجن أغلب غذائها بات يعتمد على المحسنات الكيماوية، ويتعاظم خطر الإصابة بمختلف الأمراض الجلدية والتنفسية وأمراض الحساسية، خاصة على فئتي كبار السن والأطفال.

كما كشف عديد المواطنين على أن الأسمدة العضوية باتت ملاذا آمنا تعيش فيه الحشرات الضارة والسامة كالعقارب وحتى الأفاعي، وحتى الجرذان التي لم يكن سكان الوادي يعرفونها من قبل، بينت التحقيقات أن مصدرها هي المواد العضوية القادمة من ولايات الشمال.

لكن الأخطر من هذا كله بالنظر إلى عدد من السكان، هو تحول بعض الفلاحين إلى تجار بالتجزئة للأسمدة الفلاحية وأصبحت التجمعات السكانية حظائر لتجميع هذه الفضلات. وناشد سكان البلديات المتضررة السلطات المعنية والجهات المسؤولة بضرورة التدخل العاجل لوضع حد لهذه الظاهرة، خصوصا أن الأمر يتعلق بصحة المواطن وبسلامة البيئة والمحيط.

ثانيا: ظاهرة (غمر وغور) المياه الجوفية: شهدت منطقة وادي سوف تطورا اقتصادي واجتماعيا متسارعا من بعد الاستقلال، مما ترتّب عليه توجه السكان إلى التوسيع في حفر آبار الطبقة السطحية وطبقة المركب النهائي، لتلبية الاحتياجات التنموية في مجال الزراعة، وقد بدأ هذا التوسع كأنه عشوائيا تسبب في اختلال التوازن الهيدروجيولوجي الطبيعي الذي كان سائدا قبل ذلك، وكانت الزراعة بإقليم وادي سوف تعتمد على الطابع التقليدي المسمى الغيطان، فالفلاحين فيها اختاروا استغلال الطبقة السطحية لسقي النخيل وهذا راجع إلى غياب الإمكانيات سابقا وطبيعة المناخ الجاف، ونلخص ذلك في المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: ظاهرة صعود المياه وأثرها على الغيطان: حيث مشكل صعود المياه بالولاية يرجع إلى ثمانينيات القرن العشرين حيث برز بشكل متفاقم وكان من المستحيل تجنبه. وقد انطلق ابتداء من الأمطار الغزيرة لعام 1969 ودعمتها أيضا أمطار 1990. ولكون آنذاك الفلاحة بإقليم وادي سُوف تعتمد على الطابع التقليدي المسمى "الغيطان"، فالفلاحون اختاروا استغلال الطبقة السطحية لسقي النخيل، الأمر الذي أدى هذا إلى ظهور مشكل الصعود كان أول المتضرر هي الغيطان وذلك لقربها من هذه الطبقة، حيث بلغت نسبة الغيطان المتضررة من هذه الظاهرة حدود 30%، وبلغ عدد النخيل المتلف أكثر من 30 ألف نخلة، والمهدد بالتلف أكثر من 86 ألف نخلة، كما نعرف أن المنطقة ذات نفاذية عالية، فطبقة المياه السطحية للمجال الحضري قد تم تلويثها بواسطة النفايات المنزلية، الصناعية، والزراعية مع غياب قنوات الصرف الصحي مما أدى لاعتماد سكان المنطقة على الآبار والحفر لرمي الفضلات مما شكل فائض كبير من المياه لدى الطبقة السطحية، ناهيك عن جلب المياه الصالحة للشرب من الطبقة العميقة، حيث كان الماء متواجد على بعد 02 إلى 03 أمتار تحت مستوى قعر الغيطان فأصبح 01 متر ثم تزايد ليغمر الغيطان وانتهى بموت النخيل.

المرحلة الثانية: ظاهرة غور المياه: تعود بداية الظاهرة عندما انتقل فيها استغلال المياه إلى طبقة الألبيان (القاري المتداخل) لاحتياجات مياه الشرب، أنجز تنقيب بمدينة الوادي عام 1987 بعمق 1200 متر، مقدر بـ 100 لتر/ ثانية بدرجة حرارة مقدرة بـ 57 درجة مئوية، ثم تنقيبان آخران منجزان بـ": الوادي "و"الصحن البري"، هذا الوضع الجديد أيضا لم يتبع بأي تغيير في نظام الصرف واستمر رمي المياه في الحفر الصحية الغير النظامية. تركزت ظاهرة "غور المياه" في الشريط الشمالي "لسوف" امتدادا من "حاسي خليفة" إلى غاية "الرقيبة" إلى "ورماس" وكل المناطق التي يكثر فيها الآبار السطحية والاستغلال المفرط لهاته الطبقة للتوسع الزراعي. مما أدى بالفلاحين بهذه المناطق لسقي "الغيطان "وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الثروة التقليدية للمنطقة[23].

IV–5- متطلبات تحقيق الاستدامة في القطاع الفلاحي بولاية الوادي:

لا يتوقف نجاح وفعالية عمليات التكثيف الفلاحي المستدام على ممارسات الفلاحين لوحدهم، بقدر ما يتطلب تخطيط ومتابعة ورعاية ورؤية مستقبلية من طرف الجهات الوصية وعلى رأسها الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة، ويمكن أن نحدد الإجراءات التي يلزم اتخاذها لتحسين الممارسات الحالية للنجاح في تطبيق التكثيف الفلاحي المستدام بولاية الوادي[24]:

- وضع لوائح وطنية للرعاية السليمة للأراضي، ولوائح بشأن الممارسات الزراعية التي تسبب تدهور التربة أو تشكل تهديدات خطيرة بالنسبة للبيئة. يحتاج واضعو السياسات لرصد صحة التربة من أثر الممارسات الزراعية، كما يمكن الاعتماد على قائمة طرق وأدوات إجراء التقييمات والقيام بمهام الرصد التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها؛
- يلزم وجود سياسات ولوائح لدعم إنتاج أصناف جديدة عالية الغلة تحقق حفظ الموارد الوراثية النباتية وتوزيعها، واستحداث أصناف وإنتاج البذور من جانب كل من القطاع العام والخاص؛
- زيادة مشاركة المزارعين في الحفظ وتحسين المحاصيل والإمداد بالبذور، وأن تكون الأصناف الجديدة ملائمة لممارسات المزارعين وتجاربهم، وتعزيز حفظ الموارد الوراثية النباتية في المزرعة ونظم الإمداد بالبذور الخاصة بالمزارعين؛
- يجب على الحكومة وضع أطر سياسية وقانونية وتنظيمية تعزز حوكمة حيازة الأراضي بما في ذلك حقوق الحيازة العرفية المشروعة، وتعتمد على إصلاحات أوسع نطاقا، وتيسر ممارسة حقوق الحيازة وتدعمها وتحميها؛ ويتعين أن توضع السياسات والقوانين والإجراءات ذات الصلة من خلال عمليات تشاركيه تشمل جميع الأطراف؛
- إيجاد حلول توافقية عادلة للعقار الفلاحي المحلي المحيط والمتداخل مع المناطق السكنية في التجمعات الحضرية الكبرى بالمنطقة، بما يحمي السكان من الآثار البيئية للتكثيف الفلاحي، وفي نفس الوقت يضمن للمزارعين حقهم في النشاط، ويتم ذلك في إطار خطة إستراتيجية شاملة للفصل بين التكثيف الفلاحي الأفقي والتوسع العمراني؛
- يجب تعزيز القدرة الوطنية على إجراء البحوث في الفلاحة، وتركيزها على معالجة التقلب المكاني والزمني مثلا من خلال تحسين استخدام نمذجة النظم الإيكولوجية؛
- يجب وضع إستراتيجية ذات بعد وطني ومنطقي للإرشاد الفلاحي، تأخذ في الاعتبار الإرشاد الفلاحي في التنمية الفلاحية المستدامة؛
- إنشاء وحدات إرشادية متخصصة في التنمية الفلاحية المستدامة في أهم أقطاب التكثيف الفلاحي بالمنطقة وربطها بوحدة مركزية أساسية للتنسيق، وتتشكل من كوادر بشرية متخصصة ومؤهلة، كما يجب أن يكون تمويلها كافياً ومستداماً بمشاركة الفلاحين أنفسهم؛

V- الخلاصة :

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في امتصاص عدد معتبر من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل، وهذه النتيجة موافقة لما جاءت به دراسة (محمد لمين علون، حليمة عطية، 2016) والتي تؤكد على أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ويمكن أن يكون بديلا للمحروقات.

إن تطوير وتحديث القطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب استغلال التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، كما يتطلب أيضا توفير بيئة محفزة وانتهاج سياسة رشيدة لدعم القطاع الفلاحي والنهوض به، وهذه النتيجة موافقة لما جاءت به دراسة كل من (محمد بوهلال، الطيب الوافي، 2019) ودراسة (Bouri Chaouki, Chennouf Sadok, Mahmoudi Oumeima, 2012).

تتميز ولاية الوادي بهيمنة القطاع الفلاحي بها فهي تعتبر منطقة فلاحيه بالدرجة الأولى، إذ يظهر الدور البارز للقطاع الفلاحي في الولاية من ناحية مساحتها الفلاحية التي تشكل حوالي 36% من مساحة الولاية الكلية، مما يكسبها أهمية إستراتيجية إضافية لكونها تشكل أوسع مجالات التشغيل والإنتاج في الولاية، وعلاوة على هذه الأهمية التي يتمتع بها القطاع الفلاحي، فإن له ارتباط وثيقا ببقية النشاطات الاقتصادية الأخرى في الولاية كالصناعة والتجارة والنقل حيث تعتمد هذه النشاطات في فعاليتها ودخلها إلى حد كبير على الإنتاج الفلاحي بمختلف أشكاله وهذه النتيجة موافقة لدراسة (Katsushi S. Imai, 2017) والتي تؤكد أن تحول القطاع الزراعي من حيث الانفتاح على القطاعات الأخرى قد زاد بشكل ديناميكي من الإنتاجية الزراعية الإجمالية ونموها. كل هذا من شأنه أن يجعل من ولاية الوادي قطبا فلاحيا بامتياز، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على مبدأ البناء المؤسس الذي يعد أحد أهم مبادئ التنمية المستدامة.

يساهم القطاع الفلاحي بولاية الوادي بنسبة معتبرة من الإنتاج الوطني، من خلال تغطية الاحتياجات الوطنية من المحاصيل الفلاحية الغذائية حيث قدرت قيمة الإنتاج الفلاحي للموسم 2018/2017 بحوالي 212 مليار د.ج مما جعل الولاية تحتل المرتبة الأولى وطنيا، زيادة على

احتلالها المرتبة الأولى في إنتاج البطاطا والفول السوداني، وهذه النتيجة موافقة لما جاءت به دراسة (مخزومي لطفي، 2016) والتي تؤكد أن ولاية الوادي شهدت توسعا في المساحات المزروعة وتكثيفا معتبرا لبعض المحاصيل، أبرزها إنتاج البطاطا والتمور والفول السوداني، إلا أن النتائج المحققة تبقى دون الأهداف المرجوة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة بالمنطقة والدعم المقدم من طرف الدولة وهذا ما يتوافق مع ما جاءت به دراسة (محمد بوهلال، الطيب الوافي، 2019) والتي توضح بأن الدعم الفلاحي في تزايد مستمر وبحجم معتبر سنويا في ولاية تبسة، كان كفيلا بتحقيق نموا إيجابيا، إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم الأهداف المرجوة ألا وهي تحقيق التنمية المحلية. تبعا لما سبق يمكن أن ترفع ولاية الوادي من فعالية ممارسة النشاط الفلاحي في حالة تم استغلال الإمكانيات الفلاحية بشكل أكثر رشد وعقلانية، مما يجعل بلا شك من هذه الولاية قطبا تنمويا بامتياز، يساهم في التنمية الفلاحية محليا ووطنيا، وتعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة في الجزائر انطلاقا من فكرة التنمية من الأسفل.

ولعل أهم معوقات وتحديات السياسات الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي وإرسائها لأسس التنمية المستدامة، تتمثل في النقاط التالية:

- الملكية العقارية الفلاحية، التي تعتبر المشكل الأول للفلاحين لمزاولة نشاطهم؛
- الظروف المناخية الصحراوية الصعبة غير المواتية، حيث تؤثر بتدني الإنتاج والإنتاجية؛
- النقص الكبير للعمالة الفلاحية، وبالتالي أصبح القطاع الفلاحي يشهد عزوفا كبيرا من طرف الشباب؛
- الإسراف والاستهلاك المفرط للمياه الجوفية دون دراسات علمية، مع غياب مسؤولية الاستعمال المائي بسبب تدني المستوى العلمي للفلاحين.

التوصيات: من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج، يمكن طرح بعض الاقتراحات والتوصيات، وهذا للأخذ بها من طرف المصالح المعنية بشؤون الفلاحة، بغية سد نقاط الضعف في هذا القطاع وتتمثل مجمل هذه الاقتراحات والتوصيات في:

- ضرورة المرافقة التقنية والإدارية للفلاحين خاصة الذين استفادوا من دعم الجهات الوصية، ما من شأنه رفع فعالية تسيير التمويل الموجه للقطاع تسييرا عقلانيا، وبالتالي رفع حصة الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الخام؛
- إشراك الفلاحين محليا من خلال وضع السياسات والمشاريع الفلاحية التي تهمهم بالدرجة الأولى، وبالتالي إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية الشاملة؛
- توسيع وعصرنة آلات التبريد وقدرات الحفظ والتخزين، بهدف ضمان استقرار السوق، من أجل حماية مداخيل الفلاحين ومواصلة نشاطهم؛
- تثمين وتبليغ نتائج البحث العلمي المؤكدة للفلاحين من خلال جهاز إرشاد فلاحي فعال وميداني وبالتالي دعم البحث العلمي والتجريبي الذي يعد حلقة لابد منها، من خلال الربط بين العلم الأكاديمي والمعرفة الميدانية؛
- التوجه إلى استخدام الأسمدة العضوية بديلا للأسمدة الكيماوية لما لها من أضرار على البيئة والإنسان.

في الأخير نشر إلى أن الدراسة ركزت على الجانب الوصفي التحليلي باستخدام التقارير والإحصائيات المختلفة الصادرة عن المصالح الفلاحية للولاية، مركزة على دور القطاع الفلاحي في التنمية المستدامة. في حين لم تركز الدراسة على أثر الإمكانيات المتاحة التي تزخر بها المنطقة وكذا أهم السياسات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالقطاع الفلاحي على إنتاجية القطاع الفلاحي بالولاية، ويمكن أن يكون الموضوع التالي مجالا للبحث وهو: أثر البنية التحتية والسياسات الحكومية على إنتاجية القطاع الفلاحي بولاية الوادي، وذلك باستخدام نماذج بيانات بانل (Panel data) لتقدير الأثر بين البنية التحتية والسياسات الحكومية الخاصة بالقطاع الفلاحي كمتغير مستقل والإنتاجية الفلاحية كمتغير تابع.

- ملاحق :

الجدول رقم 01: مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014) الوحدة: مليار د.ج

البرامج / البيان	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	البرنامج التكميلي للنمو (2004-2009)	المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)
المبلغ الإجمالي	525	4202.7	21214
نصيب الفلاحة	55.9	300	1000
النسبة بالمائة	10.6	7.1	4.7

المصدر: سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2015، ص 273.

الجدول رقم 02: تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2003	2007	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	4.123.5	5.252.3	9.352.9	11.991.6	15.843.0	16.569.3	17.471.1	16.712.6	17.514.6	18.575.7	20.259.1
الناتج الفلاحي	346.2	515.3	708.1	1.015.3	1.421.7	1.627.8	1.729.6	1.935.1	2.140.3	2.219.1	2.426.9
نسبة المساهمة (%)	**8.4**	**9.8**	**7.5**	**8.4**	**9.0**	**9.8**	**9.9**	**11.5**	**12.2**	**12**	**12**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على: - ONS, Les comptes économiques, publication N°601, N°609, N°861 Algérie

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، 2009، 2010، 2013، 2015.

الشكل رقم 1: تطور إنتاج الحبوب في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2019) الوحدة: قنطار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 04.

الشكل رقم 2: التطور الإنتاجي للبطاطا والطماطم في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019) الوحدة: قنطار

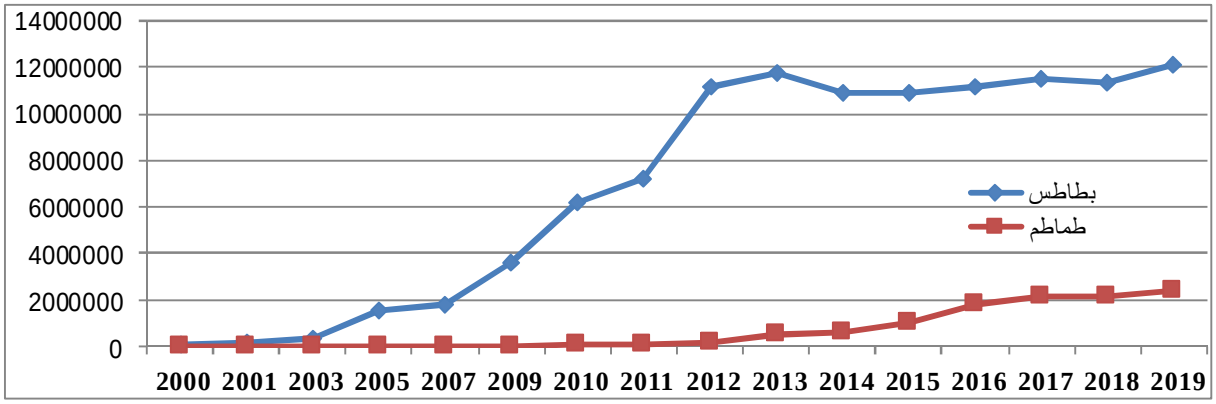

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول الملحق رقم 04.

الشكل رقم 3: تطور إنتاج التمور بولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2019) الوحدة: قنطار

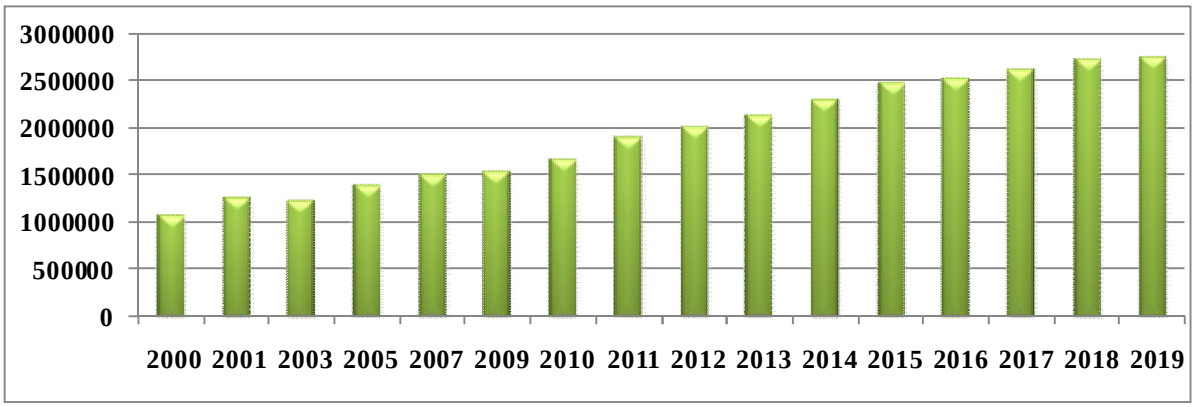

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول الملحق رقم 04.

الشكل رقم 4: تطور إنتاج التبغ والفول السوداني في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019) الوحدة: قنطار

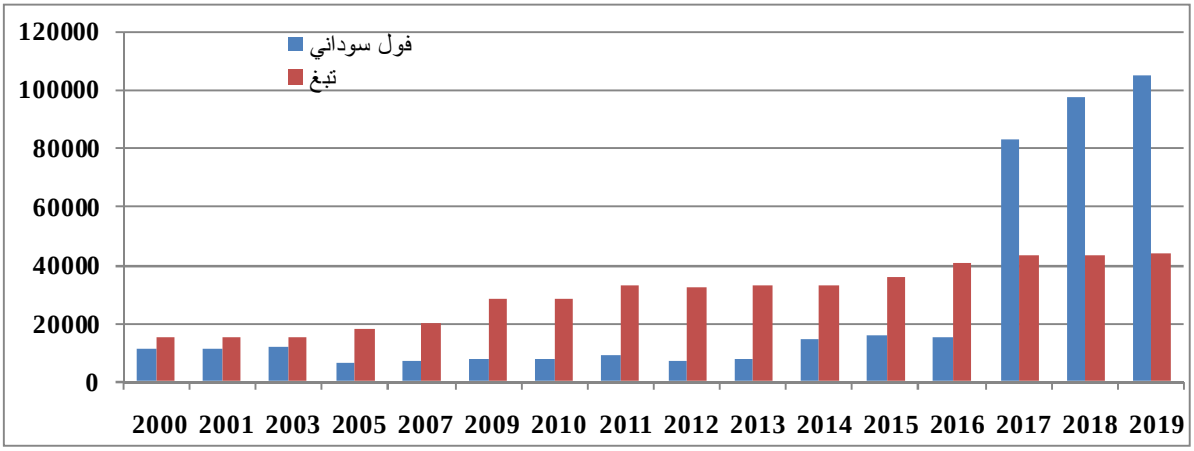

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول الملحق رقم 04.

الجدول رقم 03: تطور المحاصيل الفلاحية خلال المواسم بولاية الوادي وتصنيفها وطنيا.

المحاصيل	الموسم 2013/2012	الموسم 2016/2015	الموسم 2018/2017	الموسم 2019/2018	تصنيف
المحاصيل الحقلية	13.3 مليون قنطار	15.2 مليون قنطار	16.2 مليون قنطار	17.4 مليون قنطار	الأولى وطنيا
التمور	2.1 مليون قنطار	2.53 مليون قنطار	2.73 مليون قنطار	2.75 مليون قنطار	الثانية وطنيا
البطاطا	10.8 مليون قنطار	11.18 مليون قنطار	11.36 مليون قنطار	12.14 مليون قنطار	الأولى وطنيا
الطماطم	543 ألف قنطار	1.78مليون قنطار	2.16 مليون قنطار	2.39 مليون قنطار	خامسة وطنيا
ف.سوداني وتبغ	40 ألف قنطار	91 ألف قنطار	140 ألف قنطار	148 ألف قنطار	الأولى وطنيا
الحبوب	216 ألف قنطار	529 ألف قنطار	302 ألف قنطار	302 ألف قنطار	-
اللحوم الحمراء	109.9 ألف قنطار	148.8 ألف قنطار	152.6 ألف قنطار	159 ألف قنطار	-
اللحوم البيضاء	15.4 ألف قنطار	38.8 ألف قنطار	63.1 ألف قنطار	64.8 ألف قنطار	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: الحصيلة السنوية لنشاطات القطاع الفلاحي لمواسم مختلفة، الصادرة عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

الجدول رقم 04: تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000 – 2019) الوحدة: قنطار

السنوات	2000	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011
الحبوب	34280	53.360	63.380	98843	79148	140.199	98.258	112.351
البطاطا	131380	210060	360580	1550704	1791893	3588962	6206320	7221700
الطماطم	22730	35860	50590	37400	49817	48124	66975	121933
التمور	1074687	1275000	1236190	1395000	1503457	1541290	1674950	1908420
الفول السوداني	10710	10810	11420	5840	6647	7212	7332	8916
التبغ	14810	15214	15130	17545	19774	28107	28290	32996
الأعلاف	166416	196350	196446	203321	301343	323940	317090	311684
اللحوم الحمراء	41307	58324	66024	79160	91067	96549	100268	103865
اللحوم البيضاء	1799	2091	2249	6356	2437	6444	3225	6314
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الحبوب	121.203	215.820	317.220	488.000	528.800	570.000	302880	302440
البطاطا	11176000	11725000	10890000	10890000	11180000	11530000	11360000	12140000
الطماطم	186127	543000	611000	1023000	1785000	2170000	2163100	2398000
التمور	2022870	2137520	2312000	2474000	2533100	2624400	2731200	2752100
الفول السوداني	6580	7340	14250	15860	15400	83000	97470	104805

التبغ	32315	32890	33000	35640	40320	42870	43440	43965
الأعلاف	334292	262530	286000	331500	479020	391200	406800	493334
اللحوم الحمراء	105624	109940	123000	127655	148780	149000	152600	159000
اللحوم البيضاء	5759	15438	20000	21573	38815	54700	63188	64890

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد عن معطيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي.

- الإحالات والمراجع :

1- رحمن حسن الموسوي (2013)، **الاقتصاد الزراعي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص25.

2- فاروق أهناني (2018)، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية 09 (02)، الجزائر: جامعة الوادي، ص364.

3- عدة عابد (2018)، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة حالة ولاية تيارت**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص15.

4- باشي أحمد (2003)، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث (02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص109.

5- أديب عبد السلام (2003)، **أبعاد التنمية المستدامة**، مجلة البيئة والتنمية (67)، لبنان: شركة المنشورات التقنية المحدودة ومركز الشرق الأوسط لتكنولوجيا الملائمة، ص96.

6- الأشرم محمود (2007)، **التنمية الزراعية المستدامة**، الطبعة الأولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 50.

7- كروش نور الدين (2019)، **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية 08 (04)، الجزائر: المركز الجامعي تامنغست، ص523.

8- سفيان عمراني (2015)، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قالمة، 2015، ص104.

9- عارف جواد سعد (2010)، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، ص96.

10- عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص19.

11- سفيان عمراني مرجع سبق ذكره، ص109.

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2007)، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)**، جامعة الدول العربية، ص.ص 14-16.

13- Ministère de l'Agriculture et du développement rural "MADR" (2014), **Evolution de la repartition générale des terres (2000-2013)**, Algérie, p05.

14- Ministère des ressources en eau, direction des études et des aménagements hydrauliques (Mars 2003), **les ressources en eau en Algérie**, p07.

9- بلغالي محمد (2009)، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (02)، الجزائر: جامعة الشلف، ص 74.

10- Ministère des ressources en eau (2019), **Ressources En Eau conventionnelle**. OnLine : http://www.mre.gov.dz/leau/mobilisation/ (Visited 03/01/2019).

17 - Abdelhamid ABDELAZIZ (2009), **quelle agriculture pour l'Algérie?**, Alger: OPU, p114.

12- Office National des Statistiques "ONS" (2016), **Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2016**, publication N°653, Algérie, p12.

19- MADR (2015), **La sécurité alimentaire en Algérie**, publication spéciale. Algérie, p10.

20- محمد لمين علون، حليمة عطية (2016)، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية (03)، الجزائر: المركز الجامعي بالبيض، 140.

21- BOURI Chaouki, CHENNOUF Sadok, Mahmoudi Oumeriem (**2012**), **Impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR sur la relance économique en Algérie**, Les cahiers du MCAS 8 (01), Algérie: Université de Telemcen, P41.

16- مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي (2018/2017)، **الحصيلة السنوية لنشاطات القطاع الفلاحي للموسم 2018/2017**، ولاية الوادي، ص 03.

17- عبد القادر خليل، لطفي مخزومي (10/09نوفمبر 2016)، **التكثيف المحصولي بمنطقة وادي سُوف كبديل للنمو الاقتصادي في ظل تحديات التنمية الزراعية المستدامة**، ملتقى علمي دولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. ص.ص 7-8.

18- لطفي مخزومي (2016)، **آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة يحي فارس المدية، ص99.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حمزة بالي، زوبيدة محسن وأحمد تي (2020)، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة: ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 825-840.